

«داعش»: بين المصادر الاقتصادية والحقائق الاستخباراتية



باكستاني جنيد حسين، الذي انضم إلى تنظيم «داعش» مؤخرًا، من المحتمل أن يكون وراء مؤامرة لتفريغ حسابات مصرفية بريطانية تعود إلى أثرياء ومشاهير لتمويل الإرهاب في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل التنظيم على جمع ما تواجد من نقود في مؤسسات حكومية وبنوك، وكان أكبر مبلغ استولى عليه التنظيم في مدينة الرقة السورية إن التنظيم يعمل على فرض ضريبة سنوية على رؤوس الأموال تدفع حزمة لبيت مال العراق، تجمع المكاتب التابعة له في مدينة الرقة السورية إن التنظيم

وفي الرقة وريف الحسكة ودير الزور ومناطق تواجد التنظيم في العراق، تجمع المكاتب التابعة له مبلغ نحو 2000 ليرة (ما يعادل 345 مليار متر مكعب، و6 مليار برميل غاز سائل مع احتياطي نظفي يقدر بـ 7.1 مليار برميل قابلة للزيادة)، وأغلب هذه الاحتياطات في سورية بضاف إليها ما يطلق عليه «بدل حماية»، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف العملة بين سورية والعراق.

ولكن من المستغرب أن تراقب الإقمار الصناعية الأميركية سيطرة تنظيم «داعش» على أسلحة ذات صناعة أميركية وإقامتها استعراضات عسكرية في الرقة مثلا، من دون أن يتعرض ذلك الاستعراض العسكري لقصف أميركي.

والإكتر غرابية هو الصمت «الإسرائيلي» على هذا التغيير النوعي لتسليح «داعش» وهي التي ترصد وتدمر أي شحنة سلاح تنتج إلى حزب الله مهما كانت صغيرة.

بين الإماراتين، بحسب وصف التنظيم. وقد بحثت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي في مسألة هذه التجارة التي تمّ تسليط الضوء عليها في صحيفتي «نيويورك تايمز» و«بلومبرغ بزنيس ويك». بحسب صحيفة «نيويورك تايمز»، تقدر عائدات النفط المملوك بمليون إلى مليوني دولار يوميا، ويتم نقل 400 ألف برميل يوميا في شكل غير شرعي من العراق أو سورية إلى تركيا.

وبالنسبة إلى المنطقة الجغرافية التي يستفيد منها التنظيم، فإن نظرة سريعة على خارطة الطاقة العالمية المستقبلية توضح أسباب إصرار «داعش» على السيطرة على مناطق إنتاج النفط والغاز على جانبي الحدود السورية العراقية والتي تقع ضمن إطار الصراع الأوروبي الأميركي لمواجهة النفوذيين الروسي والصيني والذي يتلور في أهم مشروعات للغاز في العالم وهما المشروع الأميركي «نابكو» والمشروع الروسي «السييل الشمالي والجنوبي».

يقع مركز المشروع الروسي في آسيا الوسطى والبحر الأسود ويتم التخزين في تركيا ليأخذ مساره إلى أوروبا عبر بلغاريا ورومانيا وهنغاريا والتشيك وكرواتيا وسولوفينا وصولاً إلى إيطاليا.

أما المشروع الروسي فيتخذ مسارين هما: المسيل الشمالي إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، والمسيل الجنوبي الذي يمر بالبحر الأحمر ثم إلى بلغاريا وينقسم إلى جزاين أحدهما إلى إيطاليا والآخر إلى اليونان.

السيناريو نفسه الذي انتهجه في مستودعات السكر التي يسيطر عليها. يحصل «داعش» على عائدات نفطية تقدر بثلاثة ملايين دولار يوميا من النفط الذي يستخرجه بطريقة بدائية، بعد أن اتسعت رقعة سيطرته على مناطق غنية بالنفط، وقد بات يسيطر اليوم على مجموعة كبيرة من حقول النفط السورية التي تتركز في المناطق الشمالية، مثل حقول جيسا وكوتيكو والعمر والشهادي، وفق ما يؤكد سكان تلك المناطق.

وفي السياق نفسه، اتهم وزير المساعدة الإنمائية الألماني غيرد مولر قطر، صراحة، بتحويل التنظيم. ويشير المحلل في شؤون الأمن القومي في شبكة CBS الأميركية جوان سارات إلى «أن سياسة تنظيم داعش واضحة منذ نشأته، يتركز معاركه حول مصادر التمويل، وقد استطاع ببطورة نظام هجين من التمويل المعتمد على مصادر دولية ومحلية، لافتاً إلى أن التنظيم «قاتل الجماعات المعارضة في سورية، وخصوصاً التي كانت تسيطر على موارد مهمة شمال سورية من أجل استغلال تلك المصادر، ولديبل على ذلك أن أولى المعارك التي خاضها تنظيم داعش في مدينة دير الزور السورية كانت للسيطرة على محطة توزيع الغاز التابعة لحقل كوتيكو النفطي ومطحنة الحبوب والإسكان والمعامل التي كانت خاضعة لسيطرة جبهة النصرة، قبل أن يقوم ببيعها لتجار أتراك. كما باع التنظيم محلبة الأقطان التي استولى عليها لتجار في تركيا، بما فيها من مخزونات تقدر إلى جانب المحلبة بأكثر من مليون دولار، وهو

السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يبيع التنظيم تلك الموارد النفطية؟ يسيطر مقاتلو التنظيم على مساحات واسعة في الريف الشرقي لمحافظة دير الزور، والممتد على مسافة 130 كيلومتراً حتى الحدود العراقية والتي تعتبر صلة الوصل

«داعش»: بين المصادر الاقتصادية والحقائق الاستخباراتية

مرفان شيخموس

ماهي المصادر الاقتصادية لتنظيم «داعش»، وما هي الأسس والمقومات التي بنى عليها التنظيم قدراته المالية؟

أسئلة كثيرة يطرحها خبراء اقتصاديون لتحليل المرجعية المالية لذلك التنظيم.

فإذا كان المقاتل ضمن «داعش» يتقاضى راتباً شهرياً كبيراً جداً، فإن موارد التنظيم تتجاوز مسألة التبرعات المادية من قبل المتعاطفين معه.

فما هي مصادر التمويل وكيف تصل إلى التنظيم الإرهابي؟ في هذا السياق، أفاد معهد واشنطن في إحدى دراساته بأن الكويت تعتبر من أكثر البيئات تسهلاً لتمويل الجماعات الإرهابية وهذا آثار جدلاً واسعاً في مجلس النواب الكويتي والذي أكد عدد من أعضائه وجود خلايا نائمة تدعم «داعش» مادياً على الأراضي الكويتية.

وفي ما يتعلق بالسعودية، تقول الباحثة، في المعهد نفسه، لوري بلوتكين بوغارت إن السعوديين المتعاطفين مع الجماعات السنية المسلحة أرسلوا إليها مئات الملايين من الدولارات في السنوات الأخيرة. وتلفت بوغارت إلى «أن كثيراً من الحكومات في المنطقة وخارجها تمول في بعض الأحيان الأحزاب المعادية، من أجل الإسهام في بلوغ أهداف معينة في سياساتها، ولأرليب في أن الرياض استلذت بالزحف السني الأخير الذي قادته الدولة الإسلامية في العراق والشام».

وكان رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي وجه أصابع الاتهام صرات عدة إلى الرياض بالوقوف وراء تزيف الدم في العراق وتقديم الدعم «داعش».

وفي السياق نفسه، اتهم وزير المساعدة الإنمائية الألماني غيرد مولر قطر، صراحة، بتحويل التنظيم. ويشير المحلل في شؤون الأمن القومي في شبكة CBS الأميركية جوان سارات إلى «أن سياسة تنظيم داعش واضحة منذ نشأته، يتركز معاركه حول مصادر التمويل، وقد استطاع ببطورة نظام هجين من التمويل المعتمد على مصادر دولية ومحلية، لافتاً إلى أن التنظيم «قاتل الجماعات المعارضة في سورية، وخصوصاً التي كانت تسيطر على موارد مهمة شمال سورية من أجل استغلال تلك المصادر، ولديبل على ذلك أن أولى المعارك التي خاضها تنظيم داعش في مدينة دير الزور السورية كانت للسيطرة على محطة توزيع الغاز التابعة لحقل كوتيكو النفطي ومطحنة الحبوب والإسكان والمعامل التي كانت خاضعة لسيطرة جبهة النصرة، قبل أن يقوم ببيعها لتجار أتراك. كما باع التنظيم محلبة الأقطان التي استولى عليها لتجار في تركيا، بما فيها من مخزونات تقدر إلى جانب المحلبة بأكثر من مليون دولار، وهو

السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يبيع التنظيم تلك الموارد النفطية؟ يسيطر مقاتلو التنظيم على مساحات واسعة في الريف الشرقي لمحافظة دير الزور، والممتد على مسافة 130 كيلومتراً حتى الحدود العراقية والتي تعتبر صلة الوصل

السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يبيع التنظيم تلك الموارد النفطية؟ يسيطر مقاتلو التنظيم على مساحات واسعة في الريف الشرقي لمحافظة دير الزور، والممتد على مسافة 130 كيلومتراً حتى الحدود العراقية والتي تعتبر صلة الوصل

هل تُعتبر المرأة مواطناً من الدرجة الثانية؟

لمياء عاصي

عام 1952، وفي المقابل، ما زالت المرأة السورية حتى يومنا هذا ضمن نساء 27 دولة يتم التمييز ضدهن من خلال قانون الجنسية، مع أن قانون الجنسية تمّ تعديله في بعض الدول العربية ومنها مصر عام 2004، والجزائر عام 2005 والمغرب 2007، في إطار الالتزام بالمعايير العالمية لتطبيق المساواة بين المرأة والرجل، كما وردت في اتفاقية «سيداو».

قامت منظمات المجتمع المدني بجهود كبيرة، لتحريك هذا الموضوع الشائك والمثير للجدل منذ عشرات السنين، وقدم مشروع قانون «تعديل قانون الجنسية ومنح المرأة السورية الجنسية إلى أطفالها، إلى البرلمان أكثر من مرة، ولكن كانت هناك دائما أصوات تنادي بالتريث لعدة أسباب، الأول: الذي اعتبر كحجة أساسية، ما يتعلق بأبناء المرأة السورية من رجل فلسطيني وأن إعطاء الأولاد هذا الحق يعتبر بمثابة نوع من التوطن، وسورية ملتزمة بقرارات الجامعة العربية التي تنص على عدم توطئ الفلسطينيين في أي بلد عربي. أما السبب الثاني، فهو أن حصول المرأة السورية على هذا الحق سوف يؤدي إلى زيادة زواج السوريين من أجانب، أو قبول السوريين بزيجات مؤقتة، أما وزارة الداخلية، فقد تحفظت على مشروع القانون، معللة ذلك بأسباب اجتماعية واقتصادية، فتمنح الجنسية يُرتب على الدولة مسؤوليات كثيرة.

هذه الحجج أو الأسباب كانت تساق قبل الأزمة التي بدأت عام 2011، أما الآن فقد بدأت أصوات أخرى تعلقو مناهضة لحق السورية في إعطاء جنسيتها لأولادها، بدعوى أن أطفال من سُمين – (مجاهدات النكاح) أو اللواتي تزوجن مؤقتاً من إرهابيين، سيحصلون على الجنسية السورية، وأن الدولة السورية لا يمكن أن تمنح الجنسية لأطفال قدم أبائهم للقتال والقيام بأعمال الإرهاب في سورية.

إن الحجج التي يتمترس خلفها دعامة عدم إعطاء المرأة هذا الحق، يمكن حذوها بسهولة، إذ إن هذه المحاذير تنطبق على المرأة والرجل على حد سواء، ولا يمكن مناقشة مبادئ عامة أقرت من قبل دول العالم، من خلال الدخول في تفاصيل حالات محددة، أو محتملة، بل إن المناقشة يجب أن تكون من خلال إقرار حقوق المرأة كإنسان متساوية مع الرجل في كل الحقوق والواجبات.

إن إعطاء الجنسية لأولاد هو حق للإنسان لا علاقة له بالدين أو الجنس، هو حق إنساني له علاقة بالمواطنة كحقوق وانتماء. وأي انقاص في المساواة الحقيقية بين المرأة والرجل فيه انقاص من حقوقها كمواطنة. فهل يمكننا القبول بفكرة أن المرأة مواطن من الدرجة الثانية؟

للإجابة بالنفي على هذا السؤال، لا بد من تعديل قانون الجنسية وإقرار التساوي بين الرجل والمرأة، لجهة منح الجنسية للأولاد والأزواج. وحتى يمكن تلافي الثغرات أو النقاط السلبية التي يمكن أن تنشأ عن موضوع منح المرأة الجنسية لأطفالها والتي تلقى الكثيرين، يمكن تعديل قانون الجنسية وإعطاء المرأة والرجل حقوقاً متساوية مع ترك القرار النهائي للسلطة السياسية، والمهم أن تنتهي عملية التمييز بين المرأة والرجل من حيث البعد.

وختام القول، إننا اليوم وأكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى أن تحسم الدولة أمرها باتجاه الإنخراط في النظام الدولي وتبني المعايير الدولية، كخطوة أولية وأساسية للوضو السير بالاتجاه الصحيح. إن أي مناقشة لنها الموضوع يجب أن تستند إلى المبادئ العالمية والدستور الوطني، لا يمكن أن نقفي في حالة مرواحة، بذريعة الأوضاع الخاصة والظروف الحساسة وما شابه ذلك من حجج لا أساس لها، سوى الإيعان في التمييز ضد المرأة وإعاقة قدرتها على المساهمة في الوطن، جنباً إلى جنب مع الرجل.

قري بحث في العقبات التي تواجه العمال الفلسطينيين

استقبل وزير عمل سجعان قزي وفدًا من «الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين» برئاسة أبو يوسف العوي الذي وصف الاجتماع بالإيجابي، وقال: «كان وزير العمل منفتحاً تجاه كل القضايا التي طرحناها، وعدنا بالعمل على إزالة العقبات التي تواجه القوى العاملة الفلسطينية كما حرصه على العامل الفلسطيني كما حرصه على العامل اللبناني».

وأضاف: «طالبنا الوزير بإعطاء رخصة سوق عمومية للسائق الفلسطيني ليتمكن من العمل، وخصوصاً أنه يحق له امتلاك لوحة عمومية، أو على الأقل إيجاد صيغة بديلة»، لافتاً إلى أن الوزير قزي «وعد بالتشاور مع وزير الداخلية والبلديات نهاية المشوق لمعالجة هذا الأمر». كما استقبل قزي، وفداً من السفارة الدانماركية برئاسة رئيس البعثة بلو كالة أندريز أوسترافانك وجرى البحث في دعمهم مشروع مكافحة عمل الأطفال. تصحيح أوضاع العمال الأجانب من جهة أخرى، وفي ما يتعلق بأوضاع العمال الأجانب في لبنان وبعدها تزايدت الشكاوى الواردة إلى وزارة العمل من عمال لبنانيين يُطردون من وظائفهم، ومن النقابات العمالية المختلفة التي تشكو استيحاء سوق العمل اللبناني، ودعت وزارة العمل، في بيان، «مختلف الشركات والبورس والمصارف والمستشفيات والفنادق والمطاعم والمطاعم والجمعيات وغيرها في لبنان إلى الالتزام بقانون العمل وبالأنظمة الإجرائية التي ترعى تنظيم عمل الأجانب في لبنان

من جهة أخرى، وفي ما يتعلق بأوضاع العمال الأجانب في لبنان وبعدها تزايدت الشكاوى الواردة إلى وزارة العمل من عمال لبنانيين يُطردون من وظائفهم، ومن النقابات العمالية المختلفة التي تشكو استيحاء سوق العمل اللبناني، ودعت وزارة العمل، في بيان، «مختلف الشركات والبورس والمصارف والمستشفيات والفنادق والمطاعم والمطاعم والجمعيات وغيرها في لبنان إلى الالتزام بقانون العمل وبالأنظمة الإجرائية التي ترعى تنظيم عمل الأجانب في لبنان

انتخابات نقابية

يعلن اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في محافظة النبطية عن إجراء انتخابات تمكيلية لمجلسه التنفيذي، وذلك يوم الجمعة الواقع في 6/5/2015 من الساعة الحادية عشرة صباحاً لغاية الساعة الواحدة من بعد الظهر، في مقر الاتحاد في مدينة النبطية. وعلى الراغبين بترشيح أنفسهم التقدم بطلبات ترشيحهم لأمانة القدر يومياً في مقر الاتحاد وإثناء الدوام الرسمي لغاية 1/6/2015 ضمناً.

الأمين العام قاسم علي جباري الرئيس حسين ومهي مغربل العديلية عند العاشرة من صباح الخميس».

رابطة موظفي الإدارة دعت إلى الإضراب والاعتصام الخميس

استغرقت الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة في بيان إثر اجتماعها أمس، «التدابير والمناكفات السياسية التي يتعرض لها مشروع سلسلة الربيع والرواتب، حيثاً بإدراجه في صلب مشروع الموازنة، وحيناً آخر بإبقائه مشروعاً مستقلاً، داعية «كافة المسؤولين إلى تحمّل مسؤولياتهم والإسراع في إقرار مشروع سلسلة تؤمّ العالة والمساواة بين مختلف مكونات القطاع العام».

كما دعت الهيئة إلى «الإضراب والتوقف عن العمل في كافة الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمحافظات والأقضية والبلديات في يوم كرامة الموظف المصافح الخميس في 21 الحالي»، مطالبة «كافة العاملين في الإدارة والمستفيدين من مشروع السلسلة، نقابات وأفراداً، بالمشاركة في الإضراب العام والشامل تأكيداً لدور وأهمية العاملين من القطاع العام».

واعتدروا الرابطة من المواطنين، لعدم استقبال وإنجاز المعاملات في هذا اليوم، وأكدت التزامها بالمطاب التي سبق وأعلنتها في بياناتها السابقة، وسعيها إلى «بناء إدارة شفافة ومنتجة تواكب تطورات العصر، وموظف كفؤ، مهتف ومنتج، كان وسيبقى العصب الرئيسي للدولة ومحور ارتكاز كافة مكونات القطاع العام، وحلقة الاتصال الرئيسية بين القطاعين العام والخاص».

ودعت الهيئة إلى «المشاركة في الاعتصام أمام مبنى وزارة المالية TVA قرب العديلية عند العاشرة من صباح الخميس».

المعرض الثاني لإعادة الإعمار «السوريون يبنون سورية»: فرصة لرسم استراتيجيات المرحلة المقبلة



وزير الأشغال السوري يجول في المعرض



أحد أجنحة المعرض

التأمين على وجود الطاقة الصالحة وتابع جردنوقة: «بدناً بعلمنا منذ بداية الحرب في سورية وواجهتنا مشكلة التغييرات المستمرة في سعر طاقة وفلاتر وطاقة شمسية»، وأضاف: «يعتقد البعض أن إعادة الإعمار هي مجرد بناء، لكن هذا غير صحيح فيجب أن يكون البناء متكامل مع الحماية له ولساكنيه، إضافة إلى

المشاريع الكبيرة تزيد البدء بها في سورية، وخصوصاً أن آل جي لها قوة هنا متمثلة بمراكز صيانة وفريق عمل معتمد ذو مستوى عال، كما استطعنا الحصول على عدة مشاريع في سورية

وترغب في طرحها للعموم وهدفنا الأساسي التواجد والمساعدة في إعادة الإعمار، وخصوصاً أننا نسعى إلى استغلال طاقة رديفة لأننا لنحظ انقطاعاً مستمراً للكهرباء في ظل هذه الحرب، بما يساعد في تخفيف التقنين وفي منع الاستخدام الجائر للطاقة». كما تحدث هاني الحصري من شركة الشرق الأوسط للمقاولات لـ «البناء» عن مشاركة الشركة في المعرض وقال: «نعمل في مجال المقاولات منذ عام 1989 وشاركنا في الدورة الأولى من المعرض ولاحظنا حجم الإقبال الكبير عليه وستكون مساهمتنا في إعادة الإعمار من خلال مشاريع إعادة بناء الأبنية والمشاريع الطرقية باستخدام تقنيات حديثة بالتعاون مع الشركة الألمانية «ميفا»، ما يساهم في سرعة إنجاز العمل». وأضاف: «تأتي آلية التعاون بيننا وبين الدولة من خلال طرحها لمشاريع إعادة إعمار في منطقة سكنية مفتوحة نحن على استعداد لإنجازها من الألف إلى الياء بداية من الحفرات انتهاءً بالبناء، خصوصاً في المناطق التي تضررت، وعادت إلى حركتها الطبيعية حالياً مثل داريا وخلف الرازي.

وأكد المدير العام للمؤسسة موفق طيارة «أن المعرض يتيح رسم ملامح استراتيجية العمل للمرحلة القادمة من خلال التعاون والخدمات المقاربية والشركات الوطنية والأجنبية»، لافتاً إلى «أن أهمية الدورة الثانية من المعرض تنبع من إتاحة إمكانيات واسعة لتلبية متطلبات عملية إعادة الإعمار واستقطاب التقنيات الحديثة من مختلف دول العالم، بحيث تشارك في المعرض عدد من الدول مثل لبنان، النمسا، كوريا الجنوبية، والصين».

وعبر المشاركون في المعرض، بدورهم، عن أهميته وعن آلية التعاون التي تقدمها شركاتهم من خلاله، وقال مدير الأعمال الأجنبية في شركة I.G محمد لحام: «هذه هي المشاركة الثانية لشركتنا في المعرض حيث سنباتنا مشاركة عدد كبير من الشركات التي استمرت في عملها داخل سورية والتي تعمل أيضاً بخطط واستراتيجيات لما بعد الحرب، كما أننا نسعى إلى كطف ثمار الاستثمار خلال الحرب وما بعدها، كما أن منتجنا تنتجتنا عدد صحيح فيجب أن يكون البناء متكامل مع الحماية له ولساكنيه، إضافة إلى

التأمين على وجود الطاقة الصالحة وتابع جردنوقة: «بدناً بعلمنا منذ بداية الحرب في سورية وواجهتنا مشكلة التغييرات المستمرة في سعر طاقة وفلاتر وطاقة شمسية»، وأضاف: «يعتقد البعض أن إعادة الإعمار هي مجرد بناء، لكن هذا غير صحيح فيجب أن يكون البناء متكامل مع الحماية له ولساكنيه، إضافة إلى